

Distr.: Limited
4 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

الكاميرون*: مشروع قرار

.../48 تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإن يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإن يؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإن يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة إقليمها،

وإن يتطلع إلى أن يكون مستقبل ليبيا قائماً على العدالة والمصالحة الوطنية واحترام حقوق

الإنسان وسيادة القانون،

وإن يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن ليبيا،

وإن يسلم بأهمية الحوار السياسي الليبي برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما في ذلك

الاتفاق السياسي الليبي المبرم في الصخيرات في عام 2015، الذي أكد أهمية حماية وضمّان حقوق

الشعب الليبي خلال الانتقال السلمي إلى مستقبل سياسي ديمقراطي،

وإن يسلم أيضاً بدور الأمم المتحدة ومسؤوليتها المشتركة في تيسير عملية سياسية شاملة

للمصالحة بين الأطراف الليبية، كان جوهرها توافق الآراء على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإن يعرب عن تأييده الكامل لنتائج مؤتمر برلين الأول والثاني بشأن ليبيا، المعقودين في 19

كانون الثاني/يناير 2020 و23 حزيران/يونيه 2021، التي يمكن استخدامها خطة عمل لدعم الحوار

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



الليبي الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من أجل تيسير إقامة هيكل حوكمة مستدام ومستقر وموحد وتمثيلي وفعال،

وإن يُشيد بالعملية السياسية الشاملة المبيّنة في خطة العمل الثلاثية - السياسية والاقتصادية والعسكرية - التي تقودها الأمم المتحدة، وبناتجها الملموسة في أرض الواقع، وإن يؤكد من جديد أهمية مشاركة الشباب والنساء الكاملة والمتساوية والمجدية في العملية السياسية، بما في ذلك في حوار المؤتمر الوطني،

وإن يُشيد أيضاً بإنشاء المجلس الرئاسي المفوضية العليا للمصالحة الوطنية في 6 نيسان/أبريل 2021، استجابة إلى الحاجة الملحة إلى إطلاق مبادرة مصالحة وطنية شاملة لتعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي،

وإن يعرب عن تقديره لجهود ليبيا في سبيل مكافحة الإرهاب والتصدي لأثره السلبي على التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإن يؤكد من جديد ضرورة أن تعزز السلطات الليبية جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وفقاً لمتطلبات القوانين الوطنية والميثاق والقانون الدولي،

وإن يرحب بجهود الاتحاد الأفريقي، لا سيما مجلس السلم والأمن التابع له ولجنته المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، في سبيل تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي وتوافقي للأزمة الليبية،

وإن يعرب عن بالغ قلقه إزاء تبعات الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا على الشعب، ويحث حكومة الوحدة الوطنية على تعزيز جهودها لإنهاء معاناة الشعب الليبي والمشردين داخلياً، ولمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الدولية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في ليبيا، لا سيما أثرها على أضعف الناس حالاً، بمن فيهم النساء والبنات والأطفال،

وإن يشدد على أهمية استعادة سيادة القانون في جميع أنحاء ليبيا، إلى جانب استعادة سيطرة الدولة بالكامل، بوسائل منها تنفيذ استراتيجية أمنية شاملة تقوم على مؤسسات أمنية موحدة ومحترفة وخاضعة للمساءلة،

وإن يؤكد من جديد أن المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني ينبغي محاسبتهم بواسطة إجراءات قضائية فعالة وإتاحة فرص اللجوء إلى القضاء،

وإن يشيد بإنشاء آلية عبور في حالات الطوارئ لإجلاء المهجرين من ليبيا إلى النيجر ورواندا بدعم من الاتحاد الأفريقي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وفي إطار جهد مشترك للتخفيف من التحديات التي تعترض ليبيا بصفقتها بلد عبور والحد من معاناة من المهجرين،

وإن يشدد على الحاجة الماسة إلى تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية من خلال تقاسم المسؤولية بغية منع استغلال المهجرين غير النظاميين على أيدي المهربين والمتجرين بالبشر والجماعات الإرهابية، وتيسير عودة هؤلاء المهجرين أو إعادتهم بأمان وكرامة إلى بلد ثالث، وفقاً للقانون الوطني والدولي، وإن يؤكد الدور الحاسم الذي ستؤديه شبكة منظمات الأمم المتحدة في الالتقاء بالدول الأعضاء المعنية والمتأثرة لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية ولحل مشاكلها من جذورها، بطريقة مماثلة لما أُجري عند التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإن يناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعم حكومة الوحدة الوطنية في مكافحة جائحة كوفيد-19، وأن يقيم أثر الجائحة الحقيقي على السكان، وأن يكفل توزيع اللقاح توزيعاً عادلاً وسريعاً،

- 1- يرحب باستمرار تعاون حكومة الوحدة الوطنية مع مجلس حقوق الإنسان ولجانه وآلياته، بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ويشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ التوصيات التي قبلتها ليبيا في إطار استعراضها الثالث⁽¹⁾؛
- 2- يرحب أيضاً بعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وبالنتائج التي حققتها في أرض الواقع بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ويؤكد أهمية دعم تنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك من خلال انسحاب جميع المرتزقة والقوات الأجنبية انسحاباً كاملاً وفورياً دون تأخير، كما حث عليه مجلس الأمن في قراره (2021)2570 الصادر في 16 نيسان/أبريل 2021؛
- 3- يهيب بالدول أن تمتنع، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، عن التدخل من جانب واحد في الشؤون الداخلية لليبيا، وأن تدعم جهود حكومة الوحدة الوطنية في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز حقوق الإنسان؛
- 4- يحيط علماً بتقارير الأمم المتحدة، بما فيها تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في عام 2021⁽²⁾ والتقارير المتعلقة بالتطورات في ليبيا⁽³⁾، ويدعو في هذا السياق جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- 5- يؤكد من جديد ترحيبه بالتقريرين اللذين قدمتهما مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الأربعين والثالثة والأربعين عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا⁽⁴⁾، بما في ذلك تقييم فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تلقتها ليبيا؛
- 6- يرحب بجهود حكومة الوحدة الوطنية في سبيل توحيد مؤسسات الدولة، ويشيد بجهودها الرامية إلى ضمان استمرار واستقرار عمليات إنتاج النفط وتصديره، وهو ما يؤكد أهمية قدرة الشعب الليبي على التمتع بموارده وضمان الحق في التنمية؛
- 7- يرحب أيضاً بالتزام الممثل الخاص للأمين العام لليبيا وبالعمل الإنساني الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من أجل تكثيف عمل الأمم المتحدة في الميدان لمساعدة حكومة الوحدة الوطنية على تحسين ظروف معيشة جميع الليبيين، بما في ذلك المشردون داخلياً والمهاجرون غير النظاميين؛
- 8- يتطلع إلى تعزيز برامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية والإنسانية في ليبيا، وإلى تنفيذ جولة عام 2022 للتمويل الطوعي لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا ومرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا، وإلى تعزيز التنسيق الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛
- 9- يهيب بحكومة الوحدة الوطنية أن تعطي الأولوية لرسم خريطة طريق وطنية لوضع استراتيجية لتوجيه وضمان صياغة خطط عمل مناسبة وحاسمة من أجل الاستجابة بفعالية إلى حالة التشرد الداخلي، ويرحب بتعاون السلطات الليبية مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي والتابع للأمين العام؛

(1) انظر الوثيقة A/HRC/46/17.

(2) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم I (A/76/1).

(3) S/2021/62 و S/2021/451 و S/2021/752.

(4) A/HRC/40/46 و A/HRC/43/75.

- 10- يسلم بجهود حكومة الوحدة الوطنية في سبيل التصدي لمحنة المشردين داخلياً، ويشجعها على مواصلة جهودها من أجل تحسين أوضاعهم، ويدعو إلى العودة الطوعية والأمنة والكرامة لجميع المشردين داخلياً بطريقة تتسق مع الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- 11- يشيد بتعيين حكومة الوحدة الوطنية وزير دولة لشؤون المهجرين وحقوق الإنسان، ويدعو الدول في هذا الصدد إلى تزويد الوزير بما يلزم من المساعدة وبناء القدرات؛
- 12- يشجع التعاون البناء بين السلطات الليبية والمنظمة الدولية للهجرة في تيسير برامج العودة الطوعية بهدف معالجة أوضاع المهاجرين غير النظاميين الموجودين في ملاجئ في ليبيا، مع إيلاء الأولوية للأطفال والنساء، ويرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت بالتنسيق مع حكومة الوحدة الوطنية وبدعم من الدول الأعضاء، بما فيها دول الجوار، ومن المنظمات الإقليمية؛
- 13- يشيد بالخطوات الملموسة التي اتخذتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات استعداداً لتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويشيد أيضاً بالدعم الذي تقدمه حكومة الوحدة الوطنية إلى المفوضية الوطنية، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم إلى المفوضية الوطنية مزيداً من الدعم التقني وخدمات بناء القدرات؛
- 14- يطلب إلى حكومة الوحدة الوطنية وهيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، واستخدام جميع الوسائل لضمان قبول نتائجها بغية إرساء مبدأ النقل السلمي للسلطة ونجاح دعم الأمم المتحدة للعملية من أجل تعزيز حق الشعب الليبي في اختيار ممثليه؛
- 15- يهيب بالدول أن تبذل جهداً أكبر لتعقب الأصول الليبية المهربة والمخفية وإيجاد سبل لضمان استردادها على وجه السرعة من أجل التخفيف من الأثر السلبي لعدم إرجاع الأصول إلى الوطن، بما في ذلك الأثر على التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان المنشأ، ويسلم بأهمية التعاون الفعال بين المجتمع الدولي وحكومة الوحدة الوطنية في ضمان حق الدولة الليبية في أن تدير أموالها المجمدة في الخارج وفقاً لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك في إطار قانوني، وأهمية الاستجابة إلى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة تمهيداً للإفراج عن تلك الأصول واستردادها بسرعة في إطار قانوني يسمح باستخدامها لتحسين الاستقرار ودعم التنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ليبيا؛
- 16- يرحب بجهود السلطات الليبية للملاحقة على الجرائم التي تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويؤكد في هذا السياق أهمية تقديم المجتمع الدولي المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات إلى السلطات الوطنية المختصة بالتعاون مع بعثة تقصي الحقائق التي أنشأتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 39/43 الصادر في 22 حزيران/يونيه 2020؛
- 17- يشيد بجميع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى التوصل إلى حل شامل، من خلال الحوار، يمهد الطريق لاستعادة الاستقرار في ليبيا، ويشيد في هذا الصدد أيضاً بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي؛
- 18- يعرب عن تقديره الكبير للجهود الإقليمية المبذولة في اجتماعات المسار الثلاثي - السياسي والاقتصادي والعسكري - ونتائجها الإيجابية، لا سيما الاجتماعات الميسرة والمعقودة في المغرب، وكذلك الجهود التي بذلتها اللجنتان الاقتصادية والعسكرية في الغردقة، بمصر، لتوحيد المؤسسات الاقتصادية والعسكرية، والاجتماعات التحضيرية لمنتهى الحوار السياسي الليبي المعقودة في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، واجتماعات وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا التي عقدت في الجزائر؛

- 19- يطالب الدول بالامتناع عن التدخل من جانب واحد في الشؤون الداخلية لليبيا وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛
- 20- يحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير لمنع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من القيام بأنشطة ترزعع الجهود الرامية إلى دعم الاستقرار في ليبيا؛
- 21- يشدد على أهمية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تتخذها الدول الأعضاء في المنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة ليبيا على تأمين حدودها، ومنع التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود من استخدام الأراضي الليبية ملاذاً آمناً، والتحقيق في أعمال تهريب المهاجرين غير النظاميين والاتجار بالأشخاص عبر أراضيها ومقاضاة مرتكبيها، وفقاً للقانون الوطني والدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تعد ليبيا دولة طرفاً فيها، ويهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أن توسع قاعدة شراكتها مع حكومة الوحدة الوطنية وأن تدعم فريق الأمم المتحدة القطري؛
- 22- يقر بالتحديات التي تواجهها ليبيا باستمرار في مجال حقوق الإنسان، ويشجع بقوة الدول والمنظمات الدولية على دعم ليبيا وزيادة جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومنع أي انتهاكات أو تجاوزات، ويشجع في هذا الصدد حكومة الوحدة الوطنية على مواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛
- 23- يدين بشدة جميع أعمال العنف المرتكبة في ليبيا، لا سيما تلك التي تشكل انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وخاصةً في حق المدنيين والمهاجرين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأيضاً الانتهاكات والتجاوزات المبلغ عنها، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر، عمليات الاحتجاز غير القانوني والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب وأعمال القتل غير المشروعة، بما فيها ما يُدعى من عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وأعمال اعتداء وتهريب أو مضايقة وعنف مرتكبة في حق الصحفيين والإعلاميين وأفراد المجتمع المدني، لا سيما بالنظر إلى دورهم في توثيق الاحتجاجات وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حرية التعبير؛
- 24- يشجع حكومة الوحدة الوطنية على التصدي للدعايات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ويعرب عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال تعذيب وعنف جنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، وبوجود ظروف قاسية في السجون والملاجئ، ويطلب إلى الحكومة التعجيل بفرض سيطرتها الكاملة والفعالية على جميع السجون ومراكز الاحتجاز لضمان معاملة المحتجزين وفقاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الالتزامات المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة والمعاملة الإنسانية للأشخاص المحتجزين؛
- 25- يحث حكومة الوحدة الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بعدم التسامح مطلقاً مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبتهم؛
- 26- يحث جميع الليبيين على مجابهة التعبير عن الكراهية في الخطاب الرسمي والعام، وهو يهدد القيم الديمقراطية، ويضعف نسيج المجتمع ويقوض الاستقرار الاجتماعي والسلام والأمن، ويناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهود حكومة الوحدة الوطنية في سبيل مكافحة انتشار المعلومات المضللة على منصات التواصل الاجتماعي، باعتبارها ملاذاً آمناً للأنشطة الإلكترونية الخبيثة، بنشرها أخباراً ومعلومات كاذبة ومضللة تهدف إلى زعزعة استقرار البلد والعملية الديمقراطية؛
- 27- يطلب إلى حكومة الوحدة الوطنية والمجتمع الدولي والأمم المتحدة تيسير مشاركة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية ومجدية في الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، دون أي استثناء لأي شريحة من شرائح المجتمع؛

- 28- يهيب بالسلطة التشريعية الليبية أن تتحمل مسؤولياتها وتدعم توطيد سيادة القانون بسن قوانين وتشريعات تسمح بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة، وأن تمضي قدماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- 29- يرحب بتمديد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويطلب إلى المفوضية السامية، إذ تواصل العمل مع البعثة، أن تستمر في رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا والإبلاغ عنها، وأن تحدد وقائع وظروف هذه التجاوزات والانتهاكات بهدف تجنب الإفلات من العقاب وضمان المساءلة الفردية الكاملة؛
- 30- يهيب بحكومة الوحدة الوطنية والمجتمع الدولي دعم جهود العدالة الانتقالية التي تركز على الضحايا، فضلاً عن الجهود المبذولة لتحديد المقابر الجماعية وحمايتها ومعالجتها لتعزيز المساءلة وإنصاف أسر المفقودين والمختفين؛
- 31- يرحب بجهود حكومة الوحدة الوطنية في سبيل تحسين الحالة الإنسانية في ليبيا، ويدعو في هذا السياق إلى تعزيز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والشركاء المنفذين والمنظمات الإنسانية الأخرى من أجل ضمان وصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين؛
- 32- يلاحظ بتقدير مبادرة الاستقرار في ليبيا التي أعلنتها حكومة الوحدة الوطنية في حزيران/يونيه 2021، بقيادة ليبية، وبدعم من الأمم المتحدة والدول الصديقة، لمساعدة الليبيين على تحقيق تطلعاتهم واختيار مستقبلهم، لدخول عهد جديد من السلام والتعاون المستدام بين شعوب المنطقة يقوم على أسس متينة للأمن والازدهار، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونتائج مؤتمر برلين الثاني بشأن ليبيا؛
- 33- يعرب عن تقديره الشديد لاستمرار البعثتين الدبلوماسية لتركيا وإيطاليا ودول أخرى في العمل داخل ليبيا رغم الظروف الاستثنائية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وكذلك للدول التي أعادت مؤخراً فتح بعثاتها الدبلوماسية في ليبيا، ويدعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى هذه الدول وإعادة فتح بعثاته الدبلوماسية في ليبيا في أقرب وقت ممكن، لدعم الاستقرار في ليبيا وتعزيز التعاون الدولي بين ليبيا وشركائها؛
- 34- يحيط علماً بقرار تونس ومصر ومالطة فتح مجالها الجوي واستئناف الرحلات الجوية الدولية إلى ليبيا ومنها، وهو ما سيساعد على تخفيف معاناة الشعب الليبي والقيود المفروضة على تنقله ويسهم في إعمال الحق في حرية التنقل وفي مغادرة أي بلد، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- 35- يجدد طلبه إلى المفوضية السامية تقديم مساعدة تقنية وخدمات بناء قدرات أكثر شمولاً واستدامة إلى السلطات القضائية الليبية، لتمكين حكومة الوحدة الوطنية من حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، وضمان المساءلة، وفقاً لأولويات البلد؛
- 36- يشجع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان على زيارة ليبيا وعلى تقديم تقارير إلى المجلس عن الوضع في البلد والإبلاغ عنه أيضاً بواسطة البيانات العامة؛
- 37- يدعو المفوضية السامية إلى العمل عن كثب مع حكومة الوحدة الوطنية وهيئات الأمم المتحدة المختصة والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية؛
- 38- يشيد بجهود المفوضية السامية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 39/43، في سبيل إنشاء بعثة لتقصي الحقائق وإرسالها إلى ليبيا، وتعيين خبراء لتنفيذ ولاية تلك البعثة؛

- 39- يشيد أيضاً بتعاون حكومة الوحدة الوطنية مع بعثة تقصي الحقائق وأعضائها لتيسير أداء ولايتهم ومهامهم؛
- 40- يقرر تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق لمدة تسعة أشهر للسماح بتنفيذ ولايتها، بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي واجهتها البعثة منذ إنشائها بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة السيولة التي واجهتها الأمم المتحدة في ذلك الوقت؛
- 41- يطلب إلى بعثة تقصي الحقائق أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين تقريراً عن متابعة استنتاجاتها، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، يلي ذلك عقد جلسة تحاور، وأن تقدم إلى المجلس في دورته الخمسين تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك الجهود الزامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها، يتضمن توصيات للمتابعة، يلي ذلك عقد جلسة تحاور؛
- 42- يطلب إلى السلطات الليبية السماح لأعضاء بعثة تقصي الحقائق بالوصول من دون عوائق إلى جميع الأراضي الليبية بلا تأخير والسماح لهم بزيارة المواقع، والاجتماع والتحدث بحرية وفي إطار الخصوصية، عندما يطلبون ذلك، مع من يرغبون في الاجتماع به أو التحدث إليه؛
- 43- يطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضية السامية جميع الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً؛
- 44- يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.